

منشور عدد 21 لسنة 2012 مؤرخ في 16 أفريل 2012 بخصوص الالتزام بالقواعد المنظمة لعلاقتنا الخارجية

المرجع : منشور الوزير الأول عدد 32 بتاريخ 24 جويلية 2007

وبعد، طبقا للفقرة 2 من المادة 41 من اتفاقية قيانا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 ولأمر عدد 1242 لسنة 1984، المؤرخ في 20 أكتوبر 1984 المتعلق بتنظيم مسمولات وزارة الشؤون الخارجية، فقد تم ضبط جملة من القواعد والإجراءات التي يتعين مراعاتها في تنظيم الاتصالات بين الهياكل العمومية وممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

وحرصا على ضمان تنسيق أنجع في مجال علاقتنا الخارجية ، فإنه يجدر التذكير من جديد بهذه الإجراءات التي تم تعميمها في مناشير سابقة.

1. توجيه البعثات الدبلوماسية وممثلات المنظمات الدولية والإقليمية المعتمدة بتونس التي ترغب في إجراء مقابلات مع المسؤولين التونسيين الى تقديم طلبها إلى إدارة التشرifications الدبلوماسية بوزارة الشؤون الخارجية التي تتولى ترتيب المواعيد المطلوبة بالتنسيق مع الهياكل العمومية المعنية بالسرعة والنجاعة المطلوبين،

2. تمكين ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية من حضور المقابلات التي يتم ترتيبها مع الشخصيات الأجنبية، ويتكفل هذا الأخير بتوفير المعلومات اللازمة إلى الطرف التونسي قصد تسهيل المحادثات كما يتولى إعداد ملخص كتابي عن فحوى المقابلة يوجه نسخة منه إلى رئاسة الحكومة.

3. توجيه المراسلات الرسمية إلى الجهات الأجنبية غير مصالح وزارة الشؤون الخارجية، التي تتولى بدورها إحالة ما يرد عليها من مراسلات صادرة عن الجهات الأجنبية إلى الهياكل التونسية المعنية،

4. إعلام رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الخارجية مسبقا بالزيارات التي تقوم بها الوفود أو الشخصيات الأجنبية إلى تونس.

أما فيما يخص المهمات التي يقوم بها الإطارات والأعوان العموميون التونسيون سواء في إطار مأموريات بالخارج أو في إطار دعوات موجهة إليهم من قبل جهات أجنبية، فإنه يجدر التذكير بضرورة التنسيق المسبق بشأنها مع وزارة الشؤون الخارجية حتى يتسنى إعلام البعثات الدبلوماسية أو القنصلية التونسية ببلدان الاعتماد بما يمكنها من توفير التسهيلات الضرورية لإنجاح هذه المهمات.

وعموما، يتعين على موظفي وأعوان الدولة الموفدين في مأموريات إلى الخارج الاتصال، عند حلولهم ببلد الزيارة، برؤساء بعثاتنا الدبلوماسية أو القنصلية أو من ينوبهم في بلد الاعتماد قصد إعلامهم والتنسيق معهم في خصوص المسائل التي تنقلوا من أجلها. كما أن الإطارات والأعوان العموميون مدعوون، مباشرة بعد عودتهم إلى تونس، إلى إعداد تقرير ملخص عن مهمتهم بالخارج ونتائجها وتوجيه نسخة منه إلى رئاسى الحكومة.

وبالنظر إلى الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الإجراءات، يرجى من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة إيلاء هذا المنشور ما يستحق من عناية وحث منظورهم على الالتزام بمقتضياته.

والسلام